

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قرار وزاري رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠١٠

بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٢

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد تخطيط وتقسيم المرحلة الأولى جنوب طريق الواحات لشركة أوراسكوم للإسكان التعاوني بمدينة ٦ أكتوبر

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة؛ وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية؛ وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل الوزارة؛ وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتعيين رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛ وعلى القرار الوزاري رقم (٤٦١) بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤ بشأن اعتماد تخطيط وتقسيم الجزء الذي تم التعاقد عليه بالبيع جنوب طريق الواحات بمساحة ٥٠٠ فدان لشركة أوراسكوم للإسكان التعاوني لإقامة مشروع سكني (بنسبة «١٠٠٪» للمشروع القومي للإسكان) بمدينة ٦ أكتوبر؛ وعلى القرار الوزاري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية؛ وعلى عقد البيع الابتدائي المبرم بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٦ بين الهيئة وشركة أوراسكوم للإسكان التعاوني لبناء وحدات سكنية بمساحة ٢٦٣ م٢ أو أقل (بنسبة «١٠٠٪» للمشروع القومي للإسكان) جنوب طريق الواحات بمدينة ٦ أكتوبر؛

وعلى موافقتنا بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ على تطبيق نسبة ال (١٠٪) من قيمة المخالفات التي قامت بها شركة أوراسكوم للإسكان التعاوني على ما تم تنفيذه مخالفًا بالمرحلة الأولى لما صدر بالقرار الوزاري رقم (٤٦١) بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤ آنف الذكر وأسوة بما تم في المشروعات الأخرى في حالة عدم وجود أعمال لا تقبل تعديل التخطيط بها :

وعلى موافقتنا بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٦ على اعتماد المناطق غير المنفذة والموضحة على المخطط المعدل المقدم من شركة أوراسكوم للإسكان التعاوني عن المرحلة الأولى لمشروع الشركة :

وعلى كتاب السيد المهندس رئيس الجهاز التنفيذي للمشروع القومي للإسكان المؤرخ ٢٠٠٩/١٢/٣ بشأن موافقة السلطة المختصة على إضافة مساحة ١٢٠ فدانًا لتكون المساحة الإجمالية المخصصة للشركة للمرحلة الأولى ٦٢ فدانًا بدلاً من ٥٠٠ فدان ضمن مساحة ٢٠٠٠ فدان بنسبة (١٠٠٪) للمشروع القومي للإسكان :

وعلى التعهد المقدم من شركة أوراسكوم للإسكان التعاوني المؤرخ ٢٠١٠/٢/١١ والمتضمن بأنه في حالة تضرر أحد مالكي / قاطنى أي وحدة من وحدات المشروع من أي تعديلات بالمخطط العام يعتبر التخطيط المعدل لاغيًا وكأن لم يكن :

وعلى كتاب جهاز مدينة ٦ أكتوبر رقم (٤١٣٣) المؤرخ ٢٠١٠/٣/٢٤ بشأن الموقف التنفيذي لمشروع شركة أوراسكوم للإسكان التعاوني (المراحل الأولى المعدلة) بمساحة ٦٢ فدانًا ضمن مساحة ٢٠٠٠ فدان المحجوزة للشركة :

وعلى ملحق عقد البيع الابتدائي المبرم بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ بين الهيئة وشركة أوراسكوم للإسكان التعاوني بإضافة مساحة ١٢٠ فدانًا إلى المساحة السابق تخصيصها للشركة (٥٠٠ فدان) ليكون إجمالي المساحة المخصصة للشركة للمرحلة الأولى ٦٢٠ فدانًا بدلاً من ٥٠٠ فدان ضمن مساحة ٢٠٠٠ فدان السابق الموافقة على حجزها للشركة لإقامة مشروع الإسكان القومي بنسبة (١٠٠٪) بمدينة ٦ أكتوبر ، مما يستلزم تعديل القرار الوزاري رقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٧ ليشمل المساحة المضافة :

وعلى مذكرة السيدة المهندسة نائب رئيس الهيئة للشئون الفنية بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٧ بشأن الموافقة من الناحية الفنية على الرسومات المعدلة المقدمة من الشركة في ضوء المواقف الصادرة والمعتمدة من السلطة المختصة والمشمولة بموافقة السيد المهندس النائب الأول لرئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على استصدار القرار الوزاري المعدل المعروض :

قرار :

مادة ١ - يعتمد تعديل تخطيط وتقسيم الجزء الذي تم التعاقد عليه بالبيع لشركة أوراسكوم للإسكان التعاونى بمساحة ٦٢٠ فدانًا أي ما يعادل ٤٠٠٤ م٢ (فقط مليونان وستمائة وأربعة آلاف متر مربع لا غير) وذلك لإقامة مشروع سكنى (بنسبة « ١٠٠٪ » للمشروع القومى للإسكان) جنوب طريق الواحات بمدينة ٦ أكتوبر ضمن مسطح أكبر مساحته ٢٠٠٠ فدان أي ما يعادل ٨٤٠٠٠ م٢ (فقط ثمانية ملايين وأربعمائة ألف متر مربع لا غير) والسابق اعتماده بالقرار الوزارى رقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٧ وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة وقائمة الشروط المرفقة بخصوص المشروع والعقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٧ وملحق العقد المبرم بتاريخ ٤/٤/٢٠١٠ والذى تعتبر جميعها مكملة لهذا القرار .

مادة ٢ - الموافقة على قيام شركة أوراسكوم للإسكان التعاونى بتنفيذ الأعمال على المساحة المتعاقد عليها وال المشار إليها بالمادة (١) من هذا القرار والمحددة بالبند الرابع من العقد المبرم مع الشركة بتاريخ ٦/٨/٢٠٠٧ وملحق العقد المبرم بتاريخ ٤/٤/٢٠١٠ والذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من مستندات هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم الشركة بما نصت عليه المواد (الثالثة والرابعة والخامسة) من القرار الوزارى رقم (٤٦١) بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٧ ويراعاة الأحكام التى تضمنها قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - إذا ترتب على تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض المشار إليها والمعتمد بالقرار الوزارى رقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٧ المساس بأى مراكز قانونية سابقة على صدور هذا القرار وتضرر ذوى الشأن من ذلك يلغى هذا التعديل ويعتبر كأن لم يكن .

مادة ٥ - تلتزم الشركة بالتعهد المقدم منها بتاريخ ٢٠١٠/٢/١١ المشار إليه وفي حالة مخالفة ذلك يلغى هذا القرار ويعتبر كأن لم يكن مع أحقيه الهيئة فى اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٦ - تلتزم الشركة بسداد قيمة المخالفات التى قامت بها وفقاً لما تسفر عنه الإجراءات المتعلقة بطلبها المعروض على لجنة فض المنازعات ، وفي حالة عدم التزام الشركة بسداد قيمة المخالفات المشار إليها يلغى هذا القرار الوزارى ويعتبر كأن لم يكن .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أحمد المغربي